■■ الحلقة الخامسة عشر

... مصر الأُولى ومصر الثانية.. والمُخطط الخبيث

.. لعب الإعلامى «حمدى قنديل» دوراً مشبوهاً فى التصعيد ضد (المجلس الأعلى للقوات المسلحة) لمصلحة جماعة الإخوان ، وتولى قيادة عدد من المثقفين والسياسيين من أجل رفض الإعلان الدستورى المُكمل وهو أول من وصفه بأنه (إعلان دستورى مُكمل يؤسس لدولة عسكرية) ورفض حل البرلمان وتشكيل مجلس الدفاع الوطنى ، وإدعى فى «مؤتمر فيرمونت» أنه تم الإتفاق مع «محمد مرسي» على تشكيل فريق رئاسي وحكومة إئتلافية يترأسها شخصية مستقلة.

.. وكان اليوم الأسود فى تاريخ مصر ، يوم أعلن المستشار فاروق سلطان رئيس اللجنة العليا للإنتخابات فوز «مرسي» بكرسي الرئاسة ، يومها لم تُضَيع جماعة الإخوان الوقت وإتفقوا

على ضرورة تنفيذ المُخطط الذى تم الإتفاق عليه مع الأمريكان بسرعة شديدة ، فقد وصلوا للسلطة وأصبحوا (صناع القرار) وكان لزاماً عليهم رد الجميل لمن ساعدهم للسيطرة على «جمهورية مصر العربية» وعليهم دفع الفواتير بصفة مستعجلة لمن ساعدوهم .. إذن : ما هو المُخطط الذى تم الإتفاق عليه بين (الإخوان والأمريكان) ؟ .. بإختصار شديد : المخطط عبارة عن «عملية هات وخُد» وهو – أرجو القراءة الدقيقة بهدوء وتركيز من أجل الفهم والإدراك – فى نقاط محددة كالآتى :

١ – كان الرئيس الأسبق «حسنى مبارك» قد رفض إقتراحاً قدمته «أمريكا وإسرائيل» بخصوص حل نهائى للقضية الفلسطينية طوال الـ (٦) سنوات الأخيرة من حكمه ، وتم إعادة طرح الإقتراح مرة أخرى والضغط عليه لقبوله بشتى الطرق فى (مارس ٢٠١٠) لكنه رفض هذا الإقتراح نهائياً بل رفض حتى مناقشته أو مجرد فتح نقاش حوله.

٢ – إضطرت «أمريكا وإسرائيل» للجوء لقوى أخرى فى مصر تكون مُنظمة وتساعدها للوصول للسلطة وتنفذ هذا المخطط ، وكانت هذه القوى هى : جماعة الإخوان .. التى قبلت بتنفيذ المخطط دون شروط بل أنها وافقت بسرعة منقطعة النظير ووعدت بتنفيذه فى أقرب وقت حيال وصولها للسلطة.

٣ – وما هو المخطط الذى عرضته «أمريكا وإسرائيل» على «مبارك – ورفضه» وعلى «الإخوان – ووافقوا» .. هو : قيام كل من (معهد «بيجين السادات» للدراسات بوضع حلولاً غير تقليدية بالتعاون مع «منظمة الهيبك – التى تهتم بالمناطق الأكثر فقراً فى العالم» و «معهد الشرق الأدنى فى أمريكا) وهذه الحلول الغير تقليدية تتناول وضع إطار للوضع السلمى فى الشرق الأوسط من خلال

«نظرية تبادل الأراضي الغير تقليدى والمفتوح لحل القضية الفلسطينية» .

٤- وتنص «نظرية تبادل الآراضي» على :

- تنازل مصر على (٧٢٠ كم) تحديداً من (حدود مصر الشرقية حتى مدينة الشيخ زويد بالقرب من قرية الريسة وبإمتداد جنوباً ٣٠ كم) على أن تتم إضافتها إلى الـ (٣٦٠ كم) وهى مساحة قطاع غزة ، وبالتالي يكونوا قد أزالوا حالة الإحتقان الموجودة فى غزة ضد إسرائيل لأن قطاع غزة مساحته (٣٦٠ كم) ويقيم فيه مليون و ٨٠٠ ألف مواطن .. والتى من المتوقع أن يرتفع عدد سكان غزة فى عام (٢٠٢٠) إلى حوالى (إثنين ونصف) مليون نسمة . وهذه تمثل مشكلة أمنية وإجتماعية كبرى فى وجه إسرائيل.

- إسرائيل رفضت تنفيذ هذا الطرح من خلال أراضيها وإضطرت إلى تنفيذه من خلال (مصر) وطرح عملية تبادل الآراضى مع مصر.

- مقابل ذلك ستحصل مصر على (٧٢٠ كم) فى «صحراء النقب» من خلال إنشاء طريق دولى يقوم بتنفيذه البنك الدولى بالتعاون مع بعض الدول المانحة ليربط مصر بالسعودية ودول الخليج وبدون المرور على إسرائيل.

- مساحة الطريق فى «صحراء النقب» تبلغ (٧٢٠ كم) بالضبط وهى نفس مساحة الأرض التى ستتنازل عنها مصر للإنْضِمام لقطاع غزة ، بحيث يكون الطريق (ممراً) غير خاضع لسيطرة إسرائيل وسيتم تأمينه دولياً برقابة شديدة ، وليكون أيضاً منفذاً لمصر لمنطقة الخليج كلها.

- بموجب «عملية تبادل الآراضي» ستحصل إسرائيل مقابل تنازلها عن (٧٢٠ كم) فى «صحراء النقب» على (٧٢٠ كم) من الضفة الغربية التى تسيطر عليها السلطة الفلسطينية ((أى أن غزة تأخد أرض من مصر .. ومصر تأخذ أرض من

أسرائيل .. وإسرائيل تأخذ أرض من الضفة الغربية .... يا الله : إنه مخطط يهودى مدروس جيداً لإنشاء الدولة اليهودية دون تقديم اسرائيل لأى تنازلات)) .

– بموجب «عملية تبادل الآراضي» ستحصل «مصر» على «محطة تحلية مياه» فى شمال سيناء لإنتاج (٥٠٠) مليون متر مكعب مياه لتعويض نقص المياه الناتج عن ضعف حصة مصر من مياه النيل نتيجة بناء أثيوبيا سد النهضة ، ليس هذا فقط بل أن «أمريكا وإسرائيل» ضغطتا على أثيوبيا من أجل تحجيم حصة مصر من مياه النيل لإحداث قلق لمصر والنتيجة : إستحالة مصر التصدى للمخطط والحصول على (محطة تحلية مياه) فى شمال سيناء بشرط أن يتم إمداد إسرائيل وقطاع غزة من هذه المياه.

--- لم تكن جماعة الإخوان و «محمد مرسي» فى بداية حكمهم لمصر يستطعوا تنفيذ هذا المخطط إلا بعد السيطرة الكاملة على الأمور ، فقد كان المجلس الأعلى للقوات المسلحة بِحُكْم الإعلان الدستورى المُكمل فى يده التشريع والبرلمان تم حله وتم تشكيل مجلس الدفاع الوطنى .. فماذا فعلوا ؟

– خرج «محمد مرسي» فى أول تصريح له يَخُص الشئون الخارجية – إعتبره البعض بمثابة «بالونة إختبار» – وقال نصاً (لماذا لا يتملك الفلسطينيون الآراضي فى سيناء ؟).

– إستعانوا بأمريكا لمساعدتهم فى الضغط على المجلس الأعلى للقوات المسلحة ، وبعد (١٤) يوماً فقط من جلوس «مرسي» على كرسي الحكم وتحديداً فى (١٤ يوليو ٢٠١٢) جاءت إلى مصر «هيلارى كلينتون – وزيرة الخارجية الأمريكية» وعقدت مؤتمراً صحفياً مع «مرسي» وقالت نصاً (سألتقى المشير طنطاوى لبحث سُبل التحول الديموقراطى وإتمام نقل السلطة كاملة بما فيها السلطة التشريعية إلى الرئيس المنتخب وتحديد دور الجيش فى الفترة القادمة

ومطالبته بالعودة لثكناته والإنسحاب من المشهد السياسي).

.. أثارت تصريحات «هيلارى كلينتون» إستياء الجيش وحينما إلتقت بالمشير طنطاوى أكد فى تصريحات مباشرة قائلاً نصاً (إن القوات المسلحة لن تسمح أبداً لتيار واحد أو مجموعة واحدة بالسيطرة على مصر ، ونرفض التدخل فى شئون مصر) .. وفى نفس اليوم وبعدها مباشراً ذهب المشير طنطاوى لحضور تسليم وتسلم قيادة الجيش الثانى الميدانى بالإسماعيلية وقال نصاً (إن مصر لكل المصريين ، ومصر لن تسقط لأنها فى حماية الجيش).

-- إنقلبت الدنيا ولم تقعد ، بعد تصريحات المشير طنطاوى ، وعقد مكتب إرشاد الإخوان إجتماعاً سريعاً للرد على تصريحات المشير وقرروا ((قيام «مرسي» بإصدار قرار عودة مجلس الشعب المُنحل مرة أخرى .. أو قيامه بإلغاء الإعلان الدستورى المُكمل))، بسرعة قرر «مرسي» عودة البرلمان ضارباً عرض الحائط بحكم المحكمة الدستورية العليا بحل البرلمان.

.. وفى (٢ أغسطس ٢٠١٢) تم تشكيل الحكومة الجديدة برئاسة «هشام قنديل – التابع للإخوان» وهو بمثابة بداية التخلى عن وعود «مرسي» للسياسيين فى «مؤتمر الفيرمونت» بتشكيل حكومة إئتلافية محايدة من كل القوى السياسية .

– وتولى (اللواء أحمد جمال الدين وزارة الداخلية) وقدم لـ«مرسي» – فى لقاء معه وجهاً لوجه – تقريراً هاماً عن الأوضاع فى سيناء وضرورة مواجهة الإرهابيين بِحُكْم انه كان مدير مصلحة الأمن العام طوال العاميين الماضيين وحذر من تمادى الأجواء الغير طبيعية فى شمال سيناء والتى تحدث منذ أول يوم جلس فيه مرسي على كرسيه أى منذ أكتر من (٣٤ يوماً).

.. كما تقدم «اللواء مراد موافى – مدير المخابرات العامة» بتقريراً هاماً – فى لقاءه مع مرسي وجهاً لوجه – تضمن معلومات هامة عن تحركات غير طبيعية

لأفراد وعناصر تكفيرية مصرية وفلسطينية فى رفح ، وتضمن التقرير أسماء الشخصيات الارهابية ونوعية سلاحهم وأماكن تواجدهم وسياراتهم ولونها وأرقام اللوحات المعدنية لها وكافة تحركاتهم فى أخر (٧٢) ساعة ، ورصد تهديدهم بعمل إرهابي وطالب بضرورة إتخاذ الإجراءات اللازمة حيال ذلك ... لكن «مرسي» سمع فقط ولم يفعل شيئاً ، ولم يحرك ساكناً، بل أنه لم يهتم بما سمع أو عُرض عليه فى التقارير الأمنية الرسمية والتى تحمل شعار (سرى للغاية).

– فى تمام الساعة (٧) مساء ليلة (٥ أغسطس ٢٠١٢) وأثناء تناول الضباط والجنود الإفطار فى شهر رمضان فى «كمين الحرية» بـ (رفح)، ظهرت سيارات دفع رباعى جاءت من دروب «جبل الحلال» وعلى متنها (٤٠) عنصر ارهابي مُلثمين ويرتدون ملابس سوداء ومعهم رشاشات آلية مزودة بكاميرات تصوير وأطلقوا النار على الكمين ، وأستشهد (١٦) جندى وأصيب (٧) ، ليخرج «مرسي» ويعطى تعليماته للأجهزة الأمنية والسيادية والجيش ويقول لهم نصاً ((لا يتحرك أحد إلا بتعليمات شخصية منى))، ولم يحضر الإخوان الجنازة العسكرية التى أقيمت للشهداء فى مدينة نصر .. لتتضح الصورة أمام الجميع أننا أمام (مصران) هما :

– (مصر الأولى) هى : الجيش والشرطة والقضاء والأجهزة الأمنية والسيادية والشعب والشهداء والجنازات والدموع.

– (مصر الثانية) هى : الرئاسة والحكومة والإخوان ومكتب الإرشاد والإرهابيين وسلاحِهم والتآمر على «مصر الأولى» .